

الشرق 03-07-2021

معهد فليحان: فريقنا وخبراء أعدوا قانون الشراء العام

أعلن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي أنه «بزرع في عيده الـ25 بذورا للسنوات الـ25 المقبلة». ولفت في بيان أمس، الى أن «الهيئة العامة للمجلس النيابي قد أقرت في جلستها المنعقدة في 30 حزيران 2021 قانون الشراء العام الجديد الذي أعده فريق المعهد بالتعاون مع 13 خبيراً لبنانياً ودولياً». وقال: «وضع هذا القانون بحسب منهجية تشاركية مبنية على الدراسات المقارنة والبيانات والتوصيات المبينة في مسح MAPS لمنظومة الشراء العام، وهو يتماشى مع أفضل المعايير الدولية المعتمدة. خضع القانون لمناقشة معمقة في اللجنة النيابية الفرعية خلال أكثر من 50 جلسة وأكثر من 120 ساعة نقاش امتدت على مدى عام كامل. كما نوقش في اللجان النيابية المشتركة في جلستين متتاليتين، قبل إقراره في الهيئة العامة. كما نظمت أكثر من 45 جلسة نقاش مع ممثلي المنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع العام والخاص». وختم المعهد: «مع إقرار قانون الشراء العام يكون لبنان قد وضع نفسه على سكة الإصلاحات المطلوبة».

جابر: سيطعون بقانون الشراء العام لاستبعاد جان العلية

أكد عضو كتلة التنمية والتحرير النائب ياسين جابر، في حديث للـ«ام تي في» عبر برنامج «صار الوقت» أول أمس، انه «لا تزال لدينا فرصة ومن الممكن تدارك الوضع ولبنان لديه مخزون من الذهب وأول ما يجب ان تقوم به الحكومة إظهار انها قادرة على اتخاذ القرار وأن الإصلاح قد بدأ»، مشيراً الى انه «في قانون تمويل البطاقة التمويلية اشترطنا انه اذا لجأ وزير المال الى الاقتراض الداخلي فسيكون مجبراً على تجبير قرض البنك الدولي الى مصرف لبنان، وجميع الشعب اللبناني له الحق في التقدم من اجل الحصول على هذه البطاقة، ولكن من يملك المال والمقدر لا يحق له الحصول عليها». وأكد جابر ان «البطاقة التمويلية ستطاول شريحة واسعة من موظفين وسواهم ويحق للجميع التقدم للحصول عليها، وواجباتنا مراقبة موضوع البطاقة التمويلية بشكل جيد وهذا المشروع أتى متأخراً جداً وكان يجب أن يحصل في العام الماضي ونحن لم نقم بإنجاز كبير ولكن على الأقل نقوم بمحاولة خصوصاً اننا نتعامل مع حكومة مستقيلة». وقال جابر: نحن ندمر بلدنا الذي يسير من دون قيادة ولا يوجد فيه من يستطيع اتخاذ قرار والمجتمع الدولي مستعد لمساعدتنا بشرط تشكيل حكومة.

وعن قانون الشراء العام قال جابر انه شمولي وجاء بالتنسيق مع مؤسسات دولية وهو يؤمن شفافية كاملة وفق أسلوب حديث ويتضمن هيئة ناظمة يحق لها ان تدعي. واضاف ان «رئيس دائرة المناقصات جان العلية سيكون رئيس هيئة الشراء العام بشكل مؤقت ولذلك يريدون الطعن بالقانون».